العدد (2209) السنة الثامنة - الثلاثاء (2) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تجار عراقيون يهددون باللجوء إلى "مبارك"

"شهادة" فحص المنشأ ترفع أسعار السلع.. و"التخطيط" تخلي طرفها

أعد الملف: إيناس طارق – وائل نعمة

توقفت السيارة فجأة، استمر الوضع في الداخل لأكثر من نصف ساعة، البعض أراد أن يفتح سقف "الفولكة" من شدة الحر، والطريق المؤدي إلى ساحة الخلاني والمار بالسوق العربي كان مكتظا بالسيارات المختلفة والمتسوقين. "انه رمضان والناس تجمع ما تستطيع من المواد الغذائية"، يقول احد الراكبين معنا، "ارتفعت الأسعار بشكل كبير والسبب شهر الصوم". يعترض آخر ليقول "وزارة التخطيط هي من فاقمت المشكلة لانها بدأت باجراءات لفحص المواد ولكن بشكل بطيء ما سبب ايقاف البضائع في ارصفة الموانئ لايام عدة ورفع اسعارها".

فُتح الطريق وانطلقت بنا السيارة "السبعينية" الى ساحة الخلاني ومن ثم الى النصر،وفي اثناء الطريق كان الركاب قد توصلوا الى نقطة اتفق عليها الجميع وهي ان الحكومة فشلت في ادارة ملف الاغذية والسلع في البلاد ويجب ان تتبنى خططا جديدة في هذا المجال لاسيما بعد فضائح متتالية آخرها الاطارات الملوثة.

الأسعار تتضاعف إلى ثلاث مرات

وأوضح عدد من التجار لـ"المدى" بأنهم تعرضوا الى خسائر كبيرة بسبب قرار وزارة التخطيط والخاص بالحصول على شهادة فحص للبضائع من بلد المنشأ. ويؤكد التجار أنهم مع القرار لكن في الوقت نفسه يشيرون الى ان المواطن هو الضحية لان الاسعار ارتفعت ثلاثة اضعاف بسبب بقاء البضائع على أرصفة الموانئ. والمستوردون بدورهم يرفضون تحمل الخسارة بسبب دفع اجور ارضية وباقي الخدمات للبضاعة "الجاثمة" على الارصفة، فضلا عن تعرضها للتلف، ويحذرون من ان القرار سيضع السوق العراقي في مشكلة جديدة من شحة المواد والسلع الغذائية، وسيبقى الموجود منها يتداول، وأسعاره ستتضاعف إلى ثلاث مرات.

وينوه أبو علي "الذي رفض ذكر اسمه الصريح" وهو من التجار المعروفين في سوق الشورجة باستيراد الكثير من المواد الغذائية بان موقف وزارة التخطيط الجديد ينطوي على الكثير من الاشكاليات لانه سيفرض بالضرورة نسبة مقطوعة الى الكمارك تصل الى المئة بالمئة. مؤكدا ان من يتحمل هذه النسبة هو المواطن، لان التاجر و-حسب قوله- سوف يضاعف سعر البضاعة عند انزالها للسوق المحلي، فضلا عن ان البضائع وحسب القرار الجديد سوف تبقى على ارصفة الموانئ بعد افراغ الحاويات وان يتم جردها من قبل الشخص المستورد، ثم يرفع تقرير الجرد الى لجنة الكمارك المختصة.

من جانب آخر يشير "ابو علي" إلى ان البضائع التي يقوم باستيرادها مختلفة الاشكال والاحجام واذا نسي المستورد حين يقوم بعملية الجرد اي مادة، حتى لو كانت علبة "معجون طماطم" فانه يتعرض الى المساءلة القانونية، وترفع ضده ما يسمى بـ"دعوى كمركية" وهذه الدعوى بمجرد رفعها تعني اسقاط البضائع المستوردة جميعها، وهنا التاجر سوف يخسر مبالغ البضاعة زائدا اجور الحاوية والأرضية مضافا إليها أجور التأخير.

ويطالب معظم التجار بالإبقاء على التعريفة القديمة والتي على اساسها يستقطع مبلغ ٥٪ من نسبة البضائع الداخلة مايعود بالنفع على التاجر ولايضر بالمواطن. كما ويحذر المستوردون من ان غالبيتهم سوف يلجأون الى موانئ اخرى في دول مجاورة للعراق ومن ثم ادخالها الى البلاد عبر الطريق البري، لاسيما وان تلك الموانئ تأخذ نسبة متدنية من التي يطالب بها العراق حسب القرارات الجديدة. والخطير بالموضوع وحسب كلام التجار بأنهم قد يلجأوا الى ميناء بندر عباس الايراني، وموانئ الكويت، ومستقبلا إلى ميناء مبارك "المثير للجدل".

وزارة التخطيط: تمديد قرار الفحص سبب دخول شحنة الإطارات الملوثة

مستوردون: قرار "الفحص" جاء في توقيت خاطئ.. والوزارة لم تعلمنا

دعونا نؤجل القرار لبعض الوقت!

بينما علق ابو محمد" رافضا ايضا ذكر اسمه الصريح" وهو من تجار الشورجة والمستورد لمادة "معجون الطماطم" ومعلبات "البزاليا" وغيرها، بانه قام بخزن البضائع بعد سحب المعروض منها في محلاتهم ورفع الاسعار بسبب عدم اطلاق الشحنات المستوردة وبقائها في الموانئ الامر الذي سبب لهم خسارة كبيرة. مشيرا في الوقت نفسه الى ان المواد الغذائية قد تتعرض الى التلف جراء بقائها في الحاويات راكدة على ميناء ام قصر.

وأكد "التاجر" ان وزارة التخطيط لم تبلغ المستوردين بقرارها انما طبقته مباشرة في الوقت الذي ترسوا الحاويات على ميناء ام قصر. مضيفا ان الشركات التي تعاقدت معها وزارة التخطيط (أس جي اس) السويسرية والفرنسية تستلم مبالغ الفحص من التجار، بالنتيجة إذا كانت البضاعة بألف دينار والتجار دفع اجور فحص ٤ الاف دينار فان البضاعة مع بقية المصاريف تصل المواطن بسعر ٧٠٠٠ الاف على اقل تقدير. منوها بان هذا الامر سوف يزيد من عمليات التهريب! أما التاجر سالم الميالي وهو مستورد أغذية يفترض ان على وزارة التخطيط ان تبلغ التجار والمستوردين بقرارها المفاجئ قبل شهر تقريبا حتى يكونوا على علم بذلك. مشيرا الى ان وزير التخطيط عندما كان في زيارة الى الصين كان هناك عدد من التجار العراقيين وأنا من بينهم ورفض مقابلتنا لنشرح له مساوئ واضرار تطبيق اي قرار مفاجئ.

من جانب آخر، يوضح الميالي بانهم يقوموا الان بسحب ما يستطيعون من البضاعة ووضعها في المخازن ويرفعون اسعار بقية المواد لان البضائع في الموانئ لا تحمل شهادة فحص من المنشأ ولذلك عليهم الانتظار لحين انتهاء الفحص. مؤكدا ان المواطن هو من يتحمل التبعات وراء ارتفاع الاسعار لان التاجر سوف يدفع "كمرك" كبيرا اذا جاء بالضائع الى ميناء ام قصر. مرجحا ان يلجأ الى موانئ الدول المجاورة للتخلص من الروتين في الموانئ العراقية الذي لايطبق في دول العالم الاخرى –على حد وصفه–

كما يؤكد ان هذا القرار غير مناسب بالوقت الراهن، معتبره بمثابة ضربة موجعة للسوق العراقية بسبب ما يخلفه من مضرة للتاجر والمستهلك على حد سواء والدليل الان ملموس طابور الحاويات بملايين الدولارات متوقف من منفذ طريبيل الى عمق ٢٠ كيلو مترا داخل الحدود الاردنية. ويطالب معظم التجار تأجيل هذا القرار لما يسببه من ضرر للسوق بسب تأخير دخول البضائع وتعطيل اليد العاملة في بلد يشكو شبابه من البطالة. ويسوق المستوردون مثالا في الصين حيث تشجع تجارها على دخول البضائع بأسرع وقت خدمة لاقتصادها الوطني. منتقدين في الوقت نفسه من يقول ان هذا القرار لا يؤخر البضائع ليومين فقط، بل الحقيقة هي ان ما يقارب ١٥٠٠ حاوية على الحدود العراقية منذ ايام والباقي في الميناء وشركات التحميل بدأت بفرض غرامات على التجار واللجان في اليوم الواحد لا تتمكن من فحص حاوية واحدة. بالمقابل، يتخوف المخلصون "الكمركيون" من الاستمرار بعملهم بعد فرض هذا القرار ووضع تعريفة "كمركية" جديدة. ويذكر احدهم "رافضا الافصاح عن اسمه" خوفا من ان يفقد عمله –على حد قوله– بان المخلصين ربما لن يقوموا باستخلاص اوراق البضائع اذا عمل بالتصريحة "الكمركية" الجديدة، وذلك لانهم لايضمنون عدم تعرض التاجر المسائلة القانونية في حالة تجاهل قطعة من البضائع. وفي الوقت نفسه يشير الى انهم لن يستطيعوا التعامل مع اللجان الخاصة بالموانئ لانهم يعملون بطريقة المحسوبية والرشوى!

تقصير في عمل "الكمارك" والقانون العراقي يحكم بالإعدام!

من جانبه، أكد انمار الصافي مدير إعلام الموانئ العراقية في تصريح لـ(المدى) وجود مشكلة تعاني منها معظم الموانئ العراقية، وهي عدم توفر اجهزة سونار كافية لفحص الحاويات، حيث تضطر اجهزة الموانئ الى فحص الحاويات بشكل يدوي، لكثرة الحاويات الراقدة على ارصفة الموانئ وقلة اجهزة الفحص، مؤكداً ان عملية فحص العينات من البضائع تأخذ وقتاً طويلاً لان مختبرات السيطرة النوعية لا توجد إلا في بغداد، ما نضطر إلى إرسالها إلى العاصمة، وهذا الأمر يستغرق وقتاً طويلاً واحيانا يكون سببا لتلف البضائع وتكون النتيجة سلبية، مشددا على ان التاجر يتكبد خسائر كبيرة نتيجة هذا التأخر، لانه يبقى يدفع اجور الارضية والخدمات الأخرى، موضحا" في احيان كثيرة تخرج البضاعة من الموانئ وهي تالفة"!

من جانب آخر، اكد مصدر في الكمارك لـ(المدى) رافضاً ذكر اسمه ان الخطأ الكبير الذي تعاني منه الموانئ هو عدم وجود دائرة او جهاز خاضع لدائرة الرقابة والسيطرة النوعية في جميع المنافذ الحدودية، مبيناً "مدى ما يسببه عدم وجود هذه الأجهزة من عراقيل قائلاً: حينما تسحب عينة من أي بضاعة مستوردة وترسل بيد المعتمد بانتظار ان تأتي النتائج التي عادة ما تستغرق من ٢٠ الى ٢٥ يوما تكون معظم البضاعة قد تعرضت للتلف".

المصدر يوضح ان الطريقة التي يتم فحص المواد فيها غير دقيقة ولا يمكن الوثوق بها، لافتا الى وجود الكثير من البضائع التي تكون ناجحة بالفحص "سليمة" لكنها في حقيقة الامر غير صالحة للاستهلاك ولم يبق على تاريخ انتهاء صلاحيتها غير شهر واحد او شهرين بسبب خطأ الفحص، بالمقابل اذا تبين فشل البضاعة وعدم مطابقتها للمواصفات فان التاجر يدفع غرامة كاملة لكل ما قدم له من خدمات خلال بقائها على رصيف الميناء او على الحدود البرية.

من جانبه، يؤكد مدير الوكالات البحرية و رئيس المهندسين في وزارة النقل عبد الكريم كنهل في تصريح لـ(المدى) ان التعقيد وصعوبة الإجراءات الكمركية في الموانئ العراقية يدفع التجار الى اتباع طرق ملتوية منها لجوؤهم إلى الموانئ الكويتية والإيرانية ليتم بعدها نقل البضائع عن طريق البر بـ"شاحنات كبيرة" وربما تحدث هناك بعض الحالات والخروقات التي تمرر من خلالها المواد الفاسدة. فيما قالت رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب إن وزارة التخطيط تنفذ الإجراءات الصحيحة على اعتبار ان الوزارة طبقت عمل التقييس والسيطرة النوعية بعد توقفها منذ سنوات، مشيدة بدور وزارة التخطيط في الكشف وتفعيل عمل دائرة الرقابة والتقييس في المراكز الحدودية.

وحملت لقاء آل ياسين في تصريح لـ"المدى": الجهات الكمركية مسؤولية إدخال هذه البضائع غير الصالحة او الملوثة، مطالبة بالوقت نفسه وزارتي الصحة والبيئة فضلا عن الأجهزة الأمنية بالبحث والتقصي حول أماكن خزن هذه البضائع واقامة فرق بحث في كل السوق العراقية واحالة مستورديها الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل. وطالبت ياسين الحكومة العراقية بتفعيل دورها التنفيذي من خلال اجراء سريع لتقصي الحقائق فيما لو ثبت وجود شاحنات تحمل مثل هذه البضائع السامة وهي تنتظر على الحدود بحجز هذه الشاحنات وإحالة مستورديها الى المحاكم.

"بالات" دول العالم في العراق.. واطارات ملوثة

من جهة أخرى، تحمل "التخطيط" عدم وجود قرار لفحص السلع مسؤولية ادخال شحنة اطارات ملوثة الى البلاد. حيث قال وزير التخطيط علي شكري في مؤتمر صحافي عقده اليوم في مقر الوزارة ببغداد، إن "شحنة من إطارات السيارات الملوثة إشعاعيا دخلت إلى العراق، مستغلة فترة السماح التي حددها مجلس الوزراء في وقت سابق"، مبينا أن "الشركتين اللتين تعاقدت معهما الوزارة غير معنية بفحص البضاعة الملوثة إشعاعيا".

وأضاف شكري أن "البضاعة الملوثة كان من المفترض أن تصدر إلى الولايات المتحدة الاميركية، إلا أنها دخلت العراق بفعل غش البعض"، مشيرا إلى أن "الجهة المسؤولة عن دخول هذه البضاعة هي المنافذ الحدودية والكمارك، وأن الوزارة غير معنية بضبط الشحنات الملوثة".

فيما أكدت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك ان" عملية إغراق السوق المحلي بالسلع والخدمات دون المستوى تؤثر بشكل سلبي على المستهلك وعلى الحالة الاقتصادية للمواطن العراقي بشكل عام". مشيرة الى انها سترفع من حجم الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات" كونها سريعة الاستهلاك ومنخفضة الثمن. لافتة الى ان عدم توفر الإمكانات لدى الجهات التنفيذية يعوق السيطرة على المنافذ الحدودية بالشكل الذي يحكم السيطرة على البضائع المستوردة والتأكد من معايير جودتها. وتعاني السوق العراقية من إغراق في السلع الاستهلاكية سريعة التلف، وارتفع الطلب عليها لانخفاض ثمنها بالرغم من انخفاض معيار الجودة فيها، ولعدم وجود بديل عملي لهذه السلع.

الحكومة: فرض قيود حدودية "صارمة" للتأكد من سلامة السلع الداخلة للبلاد

وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي ان الحكومة قررت فرض معايير الجودة الصارمة على السلع المستوردة. وقال رئيس الوزراء بحسب بيان صادر عن مكتبه: ان "بعض الإجراءات المتشددة على الحدود كانت بعد قرار الحكومة بفرض معايير الجودة الصارمة على السلع المستوردة، حيث اغرق السوق العراقية بالسلع والبضائع الرديئة والتي لا تتوفر فيها معايير الجودة المطلوبة".

وكانت قد أعلنت وزارة التخطيط العراقية ،مؤخرا ، رفضها تمديد الفترة التي حددتها لدخول البضائع إلى العراق بدون حصولها على شهادة المنشأ، مؤكدة أن ارتفاع أسعار السلع والبضائع في الأسواق لا يعود إلى تطبيق قرار الفحص وإنما بسبب قدوم شهر رمضان.

وقال وزير التخطيط علي شكري خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر الوزارة ببغداد، إن وزارته "لن تمدد الفترة التي حددتها سابقا لدخول البضاعة إلى العراق بدون فحصها في دول المنشأ من قبل الشركات الفاحصة"، مشيرا إلى أن "ما يثار في وسائل الإعلام حول عدم تبليغ التجار بالموعد المحدد ضجة مفتعلة".

وأضاف شكري أن "مجلس الوزراء مدد فترة فحص البضائع في دول المنشأ لمدة عشرة أيام بعد إن حددتها وزارة التخطيط في وقت سابق بالأول من شهر تموز الماضي"، مبينا أن "تكدس البضائع والسلع على الحدود والموانئ العراقية في الوقت الحاضر يعود إلى رفض التجار فحص البضائع في دول المنشأ".

وأشار شكري إلى أن "الوزارة سوف ترسل فاحصين إلى الحدود من قبل الشركتين الفاحصتين للبضائع في أكثر من ١٤٠ دولة لفحص البضائع المتكدسة هناك"، مشددا على أن وزارته "حريصة على عدم إدخال أي بضاعة إلى العراق بدون مطابقتها للمواصفات العراقية والعالمية".

وأكد شكري أن "ما تشهده الأسواق العراقية في الوقت الحاضر من ارتفاع في أسعار البضائع والسلع لا يعود إلى قرار فحص البضائع في دول المنشأ وإنما لقدوم شهر رمضان"، موضحا أن "فحص هذه البضائع لن يؤثر على زيادة أسعارها في السوق المحلية وسيدفع التاجر والمستورد أجور رمزية لا تتعدى ٠,٠٠٤٪ من سعر البضاعة".

وبين وزير التخطيط أن "الوزارة ستفحص ١٠٪ من البضائع التي تم فحصها من قبل الشركتين الفاحصتين وستغرمان خمسة إضعاف البضاعة في حالة ثبوت عدم مطابقتها للمواصفات العراقية كما يتم دفع مليون دولار في حالة تكرار المخالفة مع فسخ العقد مع الشركتين".

وكانت وزارة التخطيط، أعلنت في ٣٠ حزيران الماضي، عن المباشرة بفحص البضائع والسلع الداخلة للعراق في بلد المنشأ وعند المنافذ الحدودية، مؤكدة أن فحص هذه البضائع لن يؤثر على زيادة أسعارها في السوق المحلية.

يشار الى ان وزارة التخطيط كشفت في وقت سابق عن قيامها بإرسال فرق فحص المواد والبضائع الداخلة للبلاد إلى المنافذ الحدودية لمعاينة البضائع التي لم تفحص في بلد المنشأ حتى نهاية الشهر الجاري.

وكان العراق قد بدأ تطبيق إجراءات جمركية جديدة مطلع الشهر الجاري تقضي بفحص البضائع الداخلة للبلاد في بلد المنشأ من خلال شركتين فرنسية وسويسرية تعاقد العراق معهما لهذا الغرض.

وكان الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابع لوزارة التخطيط قد تعاقد في نهاية كانون الثاني/الماضي مع شركتين عالميتين إحداهما فرنسية والأخرى سويسرية لفحص البضائع الداخلة إلى العراق عبر المنافذ الحدودية.

وبموجب العقد المبرم تقوم شركتا (اس جي اس) السويسرية و(بريو فيرتاس) الفرنسية العالميتان اللتان لديهما فروع في جميع أنحاء العالم، بفحص المادة في بلد المنشأ لضمان مطابقة المواصفات العراقية من خلال مختبرات معتمدة بشهادات مطابقة وترسل الكترونيا إلى الجهاز المركزي ونسخة منه إلى المنفذ الحدودي.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، أبرزها منفذ إبراهيم الخليل مع تركيا، ومنفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران.

فيما أعلنت وزارة المالية في وقت سابق، عن تأجيل العمل بقانون التعريفة الكمركية لوقت غير محدد.

وقال مدير عام دائرة الكمارك العامة، نوفل خليل، في تصريحات صحفية إن "وزير المالية، رافع العيساوي، اصدر أمرا بتعليق العمل للقانون التعريفة الكمركية لوقت غير محدد بسبب معوقات اقتصادية".